التحبير

في علم النّحو

تأليف

الأستاذ الدكتور

صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النّحو والصّرف، جامعة الملك فيصل بالأحساء



ⓒ صلاح بن عبدالله بوجليع ، ١٤٤٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بوجليع ، صلاح عبدالله

التلخيص في علم النحو. / صلاح عبدالله بوجليع - ط١. .- المنطقة الشرقية ، ١٤٤٧هـ

٩٧ ص ؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٧/٣٣٧

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٥-٩٤٢٣-٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

إضـــــاءة

النَّحو..

سهلٌ، وواضحٌ، وممتعٌ

أ.د. صلاح بوجليع


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا كتابٌ في علم النَّحو، وضعته للمبتدئين في طلب هذا العلم، لخّصته من كتابي "الكافي في علم النّحو" وسمّيته:

"التّلخيص في علم النّحو"

سائلًا المولى ﷻ أن ينفع به، ويبارك فيه، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

باب الكلمة والكلام

الكلمة: لفظ مفرد، وُضِعَ لمعنى.

وأنواعها ثلاثة:

اسمٌ: وله خمس علامات:

الجرّ، والتنوين، والنداء، وأل، والإسناد.

وفعلٌ: وله أربع علامات:

تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء المخاطبة، ونون التوكيد بنوعيها.

وحرفٌ جاء لمعنى: ويُعرف الحرف بأنّه: لا يحسن فيه شيء من علامات الأسماء والأفعال، كـ(هل، وفي، ولم).

والفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: الفعل المضارع، وعلامته: أن يصلح لأن يلي (لم) نحو: "لم يقم".

والثاني: الفعل الماضي، وعلامته قبول: تاء الفاعل، نحو: "عسيتُ"، أو تاء التأنيث الساكنة، نحو: "نعُمتِ المرأة هندُ".

والثالث: فعل الأمر: وعلامته: أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، نحو: "قومَنَّ".

والكلام في اصطلاح النحويين: عبارة عمّا اجتمع فيه أمران:

الأول: اللّفظ: وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقًا أو تقديرًا.

والثاني: الإفادة: وهو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

وأقلُّ ما يتألف الكلام منه كلمتان:

إمّا من اسمين: فيكون الكلامُ جملةً اسميّة، نحو: "زيد قائمٌ".

أو من فعلٍ واسم: فيكون الكلام جملة فعلية، نحو: "قام زيدٌ".

والكلم: هو ما تكوّن من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد أم لم يفد. مثاله: "ذاكر محمدٌ الدّرس"، و"ذهب محمدٌ إلى".

والجملة على الأصح: لفظ مركب من كلمتين فأكثر، سواء أفاد أم لم يفد.

فقولنا: "مُحَمَّد مجتهد" جملة، وقولنا: "إن قام زيد" جملة أيضًا.

والقول: هو اللفظ الدال على معنى، سواء أفاد أم لم يفد، وعلى هذا فهو يشمل الكلمة، والكلام، والكلِم، والجملة.

فالكلمة، والكلام، والكلم، والجملة، والقول مصطلحاتٌ بينها فروق واتفاقات، من حيث التركيب والإفادة، فتأمّلها.

باب المعرب والمبني

الإعراب: هو تغيّرُ آخر الكلمة؛ لاختلاف العواملِ الدَّاخلةِ عليها، لفظًا أو تقديرًا.

وأنواعه أربعة:

رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ.

فللأسماء من ذلك: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجرُّ، ولا جزمَ فيها، نحو: "يذهبُ محمدٌ"، و"أكرمت محمدًا"، و"سلّمتُ على محمدٍ".

وللأفعال من ذلك: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجزمُ، ولا جرَّ فيها، نحو: "يذهبُ"، و"لن يذهبَ"، و"لم يذهبْ".

والبناء هو: لزومُ آخرِ الكلمةِ حركةً أو سكونًا، مع اختلاف العوامل الداخلة عليها.

وأنواعه أربعة:

أحدها: السكون. وهو الأصل، ويسمَّى أيضًا وقفًا، ولخفته دخل في الكلم الثلاث، نحو: "هلْ، وقمْ، وكمْ".

والثاني: الفتح. وهو أقرب الحركات إلى السكون، فلذا دخل أيضًا في الكلم الثلاث، نحو: "سوفَ، وقامَ، وأينَ".

والثالث والرابع: الكسر والضم. ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه. ودخلا في الحرف والاسم، نحو: لام الجر وأمسِ.

والمبني من الأسماء سبعة أنواع:

الضمائر، وأسماء الإشارة إلا المثنّى، والأسماء الموصولة إلا المثنّى و(أيًّا)، وأسماء الاستفهام إلا (أيًّا)، وأسماء الشّرط إلا (أيًّا)، وأسماء الأفعال، وبعض الظّروف، نحو: (إذ) و(إذا) و(حيث).

والمعرب من الأسماء هو ما عدا السّبعة المذكورة، وهو ستة أنواع:

المفرد، وجمع التّكسير، وجمع المؤنّث السالم، والأسماء السّتة، والمثنّى، وجمع المذكر السالم.

ومن حيث علامات الإعراب قسمان:

القسم الأول: أسماء معربة بالحركات:

وهي ثلاثة أنواع:

• النوع الأول: المفرد:

وهو في هذا الباب: ما يقابل المثنى والجمع، نحو: "مُحَمَّد"، و"عبدالله".

فيرفع بالضّمة، نحو: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[الفتح:٢٩]، وينصب بالفتحة، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾[البقرة:١٨٩]، ويجر بالكسرة، نحو: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾[البقرة:٤٥]، إلا إذا منع من الصّرف فيُجرّ بالفتحة، نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾[النساء:١٦٣].

• **والنوع الثاني: جمع التكسير:**

وهو: ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين، مع تغيير صورة مفرده، نحو: "أطباء"، و"مساجد".

فيرفع بالضّمة، نحو: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾[الشعراء:٦١]، وينصب بالفتحة، نحو: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾[النمل:٨٨]، ويجر بالكسرة، نحو: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾[النساء:٧]، إلا إذا منع من الصّرف، فيُجرّ بالفتحة، نحو: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾[سبأ:١٣].

• **والنوع الثالث: جمع المؤنث السالم:**

وهو: ما دلّ على أكثر من اثنتين، بزيادة ألف وتاء في آخره، نحو: "مسلمات"، و"معلمات".

فيرفع بالضمة، نحو: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[الممتحنة:١٠]، وينصب بالكسرة، نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[العنكبوت:٤٤]، ويجر أيضًا بالكسرة، نحو: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[النور:٣١].

القسم الثاني: الأسماء المعربة بالحروف:

وهي ثلاثة أنواع:

• **النوع الأول: الأسماء السّتة:**

وهي: أبٌ - وأخٌ - وحمٌ - وذو - وفم - وهنٌ.

فترفع بالواو، نحو: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم﴾[يوسف:٦٨]، وتنصب بالألف، نحو: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨﴾﴾[يوسف:٨]، وتجرّ بالياء، نحو: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾[يوسف:٤].

وشروط إعرابها بالحروف خمسة:

الأول: الإضافة لغير ياء المتكلّم، نحو: "أبوك"، و"أبوه"، و"أبو محمّد".

والثاني: حذف الميم من "فم".

والثالث: أن تكون "ذو" بمعنى صاحب.

والرابع: أن تكون مفردة.

والخامس: أن تكون مكبّرة.

• والنوع الثاني: المثنّى:

وهو: ما دل على اثنين أو اثنتين، بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره، نحو: "معلمانِ" و"معلمَينِ"، "معلمتانِ" و"معلمَتَينِ".

فيرفع بالألف، نحو: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[يوسف:٣٦]، وينصب بالياء، نحو: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[الرعد:٣]، ويجرّ كذلك بالياء، نحو: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[البقرة:٨٣].

• والنوع الثالث: جمع المذكر السالم:

وهو: ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون أو ياء ونون في آخره.

فيرفع بالواو، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾[المؤمنون:١]، وينصب بالياء، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ۝١٩٠﴾[البقرة:١٩٠]، ويُجرّ بالياء كذلك، نحو: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۝١٤٧﴾[البقرة:١٤٧].

والأصل في الأفعال البناء، فالماضي والأمر مبنيان، وأما المضارع فمعرب، إلا إذا اتصل بإحدى النونين: نون النسوة، ونون التوكيد المباشرة، فيكون مبنيًا.

فالفعل الماضي مبنيٌّ دائمًا، وله ثلاث حالات:

– **الأولى**: مبنيٌّ على الفتح، وهو الأصل، نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾[القصص:٢٠].

– **والثانية**: مبنيٌّ على الضّم، إذا اتّصل بواو الجماعة، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[النساء:١٣٦].

– **والثالثة**: مبنيٌّ على السّكون، إذا اتّصل بضمير رفع متحرك، نحو: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ﴾[النصر:٢]، ونحو: ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا﴾[الأحزاب:٧٢]، ونحو: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾[الأحزاب:٧٢].

وفعلُ الأمر مبنيٌّ دائمًا، وله أربع حالات:

– **الأولى**: مبنيٌّ على السكون، وهو الأصل، نحو: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾[يوسف:٩٧].

– **والثانية**: مبنيٌّ على حذف حرف العلة، إذا كان معتلَّ الآخر، نحو: ﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ﴾[يوسف:٨٨].

– **والثالثة**: مبني على حذف النون، إذا اتّصل بضمير رفع ساكن، نحو: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾[الطور:١٦]، ونحو: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾[الفرقان:٣٦]، ونحو: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[مريم:٢٦].

– **والرابعة**: مبنيٌّ على الفتح، إذا اتّصل بنون التوكيد المباشرة، نحو: "اذهبَنَّ".

والفعل المضارع نوعان:

أحدهما: المبنيّ:

وذلك إذا اتّصل بإحدى النّونين:

الأولى: نون النّسوة، فيبنى على السّكون، **نحو**: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾[البقرة:٢٣٣].

والثانية: نون التوكيد المباشرة، فيبنى على الفتح، **نحو**: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾[آل عمران:١٩٥].

ثانيهما: المعرب:

وذلك إذا لم يتصل الفعل المضارع بإحدى النّونين السابقتين.

والمضارع المعرب نوعان:

أولًا: معربٌ بالحرف:

وهو: كل مضارع معرب اتصل بواو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، نحو: "يدرسون"، و"يدرسان"، و"تدرسين".

وإعرابه: يرفع بثبوت النون، نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[الصف:١١]، وينصب بحذفها، نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾[العنكبوت:٢]، ويجزم بحذفها كذلك، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾[المجادلة:١٢].

ثانيًا: معرب بالحركات:

وهو: كل مضارع معرب لم يتصل بواو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، نحو "يدرس".

وإعرابه: يرفع بالضّمة، نحو: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴿٩﴾﴾[العاديات:٩]، وينصب بالفتحة، نحو: ﴿لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَٰهًا﴾[الكهف:١٤]، ويجزم بالسكون، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾[الإخلاص:٣]، إلا إذا كان معتلّ الآخر، فيجزم بحذف حرف العلة، نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[الإسراء:٣٧].

والحروف كلها مبنية لا محل لها من الإعراب.

والأصل في الإعراب أن يكون ظاهرًا، وقد يكون مقدّرًا:

وتقدر الحركات في ثلاثة أنواع من الأسماء:

الأول: الاسم المقصور، نحو: "موسى"، فتقدر فيه جميع الحركات، نحو: "جاء موسى"، و"أكرمت موسى" و"سلمت على موسى".

والثاني: المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: "مُعلمِي"، وتقدر فيه جميع الحركات، نحو: "جاء معلمي" و"أكرمت معلمي" و"سلمت على معلمي".

والثالث: الاسم المنقوص، نحو: "القاضي"، وتقدر فيه الضمة والكسرة، وتظهر عليه الفتحة، نحو: "جاء القاضي" و"سلمت على القاضي" و"أكرمت القاضيَ".

وتقدر الحركات في ثلاثة أنواع من الأفعال:

الأول: المختوم بالألف، نحو: "يسعى"، فتقدر فيه حركة الرفع الضمة، وحركة النصب الفتحة، وتحذف الألف في الجزم، نحو: "يسعى مُحَمَّد في الخير"، و"لن يسعى مُحَمَّد إلا في الخير"، و"لم يسعَ مُحَمَّد إلا في الخير".

والثاني: المختوم بالواو، نحو: "يدعو"، وتقدر فيه حركة الرفع الضمة، وتظهر عليه حركة النصب الفتحة، وتحذف الواو في الجزم، نحو: "يدعو مُحَمَّد ربه"، و"لن يدعوَ مُحَمَّد إلا ربه"، و"لم يدعُ مُحَمَّد إلا ربه".

والثالث: المختوم بالياء، نحو: "يرمي"، وتقدر فيه حركة الرفع الضمة، وتظهر عليه حركة النصب الفتحة، وتحذف الياء في الجزم، نحو: "يرمي مُحَمَّد"، و"لن يرميَ مُحَمَّد"، و"لم يرمِ مُحَمَّد".

باب النكرة والمعرفة

المعرفة ستة أنواع:

الضّمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرّف بأل، والمضاف إلى واحد مما سبق، وما عدا ذلك نكرة، وهي الأصل، نحو: "كتاب"، و"رجل".

أولا: الضمير:

وهو نوعان:

النّوع الأول: المستتر:

وهو ما ليس له صورةٌ في اللّفظ.

وله حكمان:

أحدهما: مستتر وجوبًا، ويكون ذلك في مواضع منها:

- المرفوع بأمر الواحد، نحو: "قُم".
- أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، نحو: "أنت تقوم".
- أو بمضارع مبدوء بالهمزة، نحو: "أقوم".
- أو بمضارع مبدوء بالنون، نحو: "نقوم".

والثاني: مستتر جوازًا، ويكون ذلك في مواضع منها:

- المرفوع بالفعل الماضي، نحو: "زيدٌ قام".
- أو بالفعل المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحدة، نحو: "هند تقوم الليل".
- أو بالفعل المضارع المبدوء بياء، نحو: "محمّد يصلي".

والنّوع الثاني: الضمير البارز:

وهو: ما له صورةٌ في اللّفظ.

وهو قسمان:

القسم الأول: متّصلٌ، وهو: الذي لا يأتي في أول الكلام، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: ضمائر في محل رفع، وهي خمسة:

اثنان متحركان: تاء الفاعل، ونون النسوة، وثلاثة ساكنة: (واو) الجماعة، و(ألف) الاثنين، و(ياء) المخاطبة.

والثاني: ضمائر تكون في محل نصب وجر، وهي ثلاثة: (كاف) الخطاب، و(هاء) الغائب، و(ياء) المتكلم.

والثالث: ضمير يصلح أن يكون في محل رفع، أو نصب، أو جرّ، وهو (نا) المتكلّمين.

والقسم الثاني: منفصلٌ، وهو: الذي يأتي في أول الكلام.

وهو قسمان:

الأول: ضمائر رفع، وهي:

للتّكلم: "أنا، ونحن"، وللخطاب: "أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ"، وللغَيبَة: "هو، وهي، وهما، وهم، وهنّ".

والثاني: ضمائر نصب، وهي:

للتّكلم: "إياي، إيانا"، وللخطاب: "إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنّ"، وللغَيبَة: "إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهنّ".

ومتى تأتّى اتصال الضّمير لم يعدل إلى انفصاله، نحو: "قمت" و"أكرمتك"، لا يقال فيهما: "قام أنا"، و"لا أكرمت إياك".

ثانيًا: العلَم:

والعلم نوعان:

• النّوع الأول: العلم الشّخصي:

وهو: اسم يعين مسمّاه تعيينًا مطلقًا.

وأقسامه من حيث المعنى ثلاثة:

اسم، وهو: ما ليس كنية ولا لقبًا، نحو: "مُحَمَّد"، و"أحمد".

وكنية، وهو: المبدوء بـ"أب" أو "أم"، نحو: "أبو مُحَمَّد"، و"أم مُحَمَّد".

ولقب، وهو: ما أشعر بمدح أو ذم، فما أشعر بمدح، نحو: "الفاروق"، وما أشعر بذم، نحو: "السّفّاح".

والأقرب عندي: أنّه لا ترتيب بين الثلاثة مطلقًا.

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب، فإمّا أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو مختلفين، فيجوز في الأول: الإتباع والإضافة، نحو: "جاء عمرُ الفاروقُ، أو "الفاروقِ"، وفي الثاني والثالث: الإتباع دون الإضافة، نحو: "أكرمت عبدَالله زينَ العابدين"، ونحو: "ذهب عبدُالله الأمينُ"، و"جاء أحمدُ جمالُ الدين".

• والنّوع الثاني: العلم الجنسي:

هو: العلم الموضوع لجنس محدد، فيشمل جميع أفراده، نحو: "أسامة" علم لكل أسد، و"ثعالة" علم لكل ثعلب، تقول: "أسامة أجرأ من ثعالة"، فيكون بمنزلة قولك: "الأسد أجرأ من الثعلب"، أي: هذا الجنس أجرأ من هذا الجنس.

والفرق بين النّوعين:

أنّ العلم الشخصي: معرفة لفظًا ومعنًى.

وأمّا العلم الجنسيّ: فمعرفةٌ في اللفظ، فيُمنَع من "أل"، ومن الإضافة، ويبتدأ به، ويأتي الحال منه، ونكرةٌ في المعنى؛ لأنّه شائع لا يختص به واحد دون آخر.

ثالثا: اسم الإشارة:

وهو: ما وضع لمشار إليه.

وهو قسمان:

الأول: اسم إشارة للشخص:

فللمفرد المذكر: "ذا"، وللمفردة المؤنثة عشر: "ذي، وتي، وذهي، وتهي، وذهِ، وتهِ، وذهْ، وتهْ، وذاتُ، وتا"، وللمثنّى: "ذان وتان" رفعًا، و"ذين وتين" جرًا ونصبًا، ولجمع المذكر والمؤنّث: "أولاء"، ممدودًا عند الحجازيين. ومقصورًا عند تميم.

والثاني: اسم إشارة للمكان:

فللمكان القريب: "هنا"، و"ههنا"، وللمكان البعيد: "هناك"، و"هنالك"، و"هِنّا"، و"هَنّا"، و"ثَمّ".

واسم الإشارة له ثلاثة أحكام:

الأول: يتصل بـ(هاء) التنبيه، وذلك إذا لم يقترن باللام، فتقول: "هذا"، و"هذان"، و"هؤلاء".

والثاني: يتصل بـ(كاف) الخطاب، وذلك إذا كان المشار إليه بعيدًا، فتقول: "ذاك"، و"هذاك".

والثالث: يتصل بـ(اللام)، وذلك إذا اتصل اسم الإشارة بالكاف، فيجوز أن تزيد قبلها لامًا، فتقول: "ذلك"، و"ذالكما".

وتمتنع اللام في ثلاثة مواضع: مع المفرد المقترن بهاء التنبيه، والمثنى، والجمع، فلا تدخل اللام في: "هذا، وذانك، وأولئك".

رابعًا: الاسم الموصول:

وهو: ما افتقر إلى صلة وعائد.

والاسم الموصول نوعان:

الأول: النّص، وهو الاسم الموصول المختص بنوع معين، **وهو ثمانية**:

للمفرد المذكر: "**الذي**": للعالم وغيره، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[الزمر:٧٤]، ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾[الأنبياء:١٠٣]، **وللمفرد** المؤنّث: "**التي**": للعاقلة وغيرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[المجادلة:١]، ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾[البقرة:١٤٢]، وللمثنّى: "**اللّذان واللتان**" رفعًا، و"**اللّذين واللّتين**" جرًا ونصبًا، ولجمع المذكّر: "**الأُلى، والذين**" بالياء مطلقًا، ولجمع المؤنث: "**اللاتي واللائي**".

ثانيًا: المشترك، وهو ما يطلق على المفرد وغيره، **وهي ستة**:

(مَن)، و(ما)، و(أيّ)، و(أل) بعد اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، و(ذو) في لغة طيّئ، و(**ذا**) بعد ما الاستفهامية نحو: "جاء مَن قام"، و"جاء مَن قامت"، و"جاء مَن قاما"، و"جاء مَن قاموا"، و"جاء مَن قمن"، وقس على (مَن) الباقي.

والأسماء الموصولة مبنية إلا ثلاثة:

المثنّى فيعرب إعرابه، و(أيّ) في بعض حالاتها فتعرب بالحركات، و(أل) مهملة فليست مبنية ولا معربة، والإعراب على ما بعدها.

وصلة الموصول نوعان:

الأول: الجملة بنوعيها، نحو: "جاء الذي نجح أخوه"، ونحو: "جاء الذي أخوه ناجح".

والثاني: شبه الجملة بنوعيها، نحو: "جاء الذي عندك"، و"أكرمت الذي في المسجد".

وتختصّ (أل) بأنّ صلتها لا تكون إلا صفة صريحة:

وهي: الاسم المشتق الذي يشبه الفعل، وينطبق على: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، كـ جاء "الضارب، والمضروب، والحسن الوجه".

والعائد: هو: ضمير في الصلة مطابق للموصول، في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. تقول: "جاء الذي أكرمته"، و"جاء اللذان أكرمتهما"، و"جاء الذين أكرمتهم"، و"جاء اللاتي أكرمتهنّ".

خامسًا: المعرّف بـ(أل):

(أل) من حيث المعنى قسمان:

القسم الأول: (أل) العهدية:

وهي ثلاثة أنواع:

الأول: العهد الذكري:

وهو أن يكون لمصاحبها ذكر سابق، نحو: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ﴾[النور:٣٥].

والثاني: العهد الذهني:

وهو أن يكون لمصحوبها عِلمٌ في الذهن، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[التوبة:٤٠].

والثالث: العهد الحضوري:

وهو أن يكون مصاحبها حاضرًا، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة:٣].

والقسم الثاني: (أل) الجنسية:

وهي ثلاثة أنواع:

الأول: لشمول أفراد الجنس:

وذلك إن خلفتها (كل) حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[النساء:٢٨].

والثاني: لشمول خصائص الجنس مبالغة:

وذلك إن خلفتها (كل) مجازًا، نحو: "أنت الرجل علمًا".

والثالث: لبيان الحقيقة:

وذلك إن لم تخلفها (كل)، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء:٣٠].

سادسًا: المضاف إلى معرفة:

ومن أنواع المعارف: المضاف إلى واحد من المعارف الخمسة السابقة.

وهي:

الضّمير، نحو: "كتابك"، والعَلم، نحو: "كتاب زيد"، واسم الإشارة، نحو: "كتاب هذا الطالب"، والاسم الموصول، نحو: "كتابُ الذي نجح"، والمعرّف بالأداة، نحو: "كتاب الطالب".

ومن المعرّف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض مَن يستحقه حتى التحق بالأعلام، فأصبح علمًا بالغلبة.

مثال الأول: "ابن عباس"، فقد غلب على عبدالله بن عبّاس ﷺ.

ومثال الثاني: "المدينة"، فقد غلب على مدينة رسول الله ﷺ.

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ:

هو: الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية، والعوامل اللفظية ثلاثة: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظن وأخواتها.

وهو قسمان:

أحدهما: معرب:

ويكون مرفوعًا، وعلامة رفعه تختلف على حسب نوعية الاسم.

فالمفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم: ترفع الثلاثة بالضّمة، نحو: "زيدٌ مجتهدٌ"، و"العلماءُ عظماء"، و"الطالباتُ مبدعات".

وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة: يرفعان بالواو، نحو: "المعلمون محترمون"، و"أبوك كريم".

والمثنى: يرفع بالألف، نحو: "المهندسان بارعان".

والثاني: مبني:

ويكون مبنيًّا في محلّ رفع مبتدأ، نحو: "هذا مجتهدٌ"، و"أنا متميّزٌ".

ولا يصح الابتداء بالنّكرة إلا بمسوغ، كأن تكون النّكرة بعد نفي أو استفهام، نحو: "ما صديق لنا"، و"هل طالبٌ في الفصل"، وأن تكون موصوفة، نحو: "معلّمٌ مبدعٌ خيرٌ"، وأن تكون مضافة، نحو: "طالبُ علمٍ في الدار".

والخبر:

هو: الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ، نحو: "محمّد شجاع".

وهو ثلاثة أنواع:

الأول: المفرد:

وهو الذي ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: "زيد قائم"، و"الزيدان قائمان"، و"الزيدون قائمون".

والثاني: الجملة بنوعيها:

الجملة الفعلية، نحو: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾[الزمر:٤٢]، والجملة الاسمية، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[الإخلاص:١].

والثالث: شبه الجملة، بنوعيها:

الظرف، نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[الأنفال:٤٢]، والجار والمجرور، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[الفاتحة:٢]، وهما متعلقان بخبر محذوف تقديره: "استقرّ" أو "مستقر".

والأصل في الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ.

وقد يجب التأخر، كأن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: "زيد قام".

وقد يجب التقدم، كأن يكون الخبر له الصدارة في الكلام. كأن يكون اسم استفهام، نحو: "أين زيدٌ"؟

وقد يجوز التقديم والتأخير: وذلك إذا فُقِد فيه موجبهما، نحو: "زيد قائم"، فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع.

والأصح: جواز تعدد الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[البروج:١٤-١٦].

باب كان وأخواتها

أخوات كان اثنا عشر فعلاً:

أمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس، وزال، وفتئ، وبرح، وانفكّ، ودام.

وكلها أفعالٌ تعرب إعراب الفعل.

وعملها: ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وأقسامها من حيث العمل ثلاثة:

الأول: ما يعمل هذا العمل من غير شرط، وهي ثمانية أفعال:

كان: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾[النساء:٩٦]، وأمسى: "وأمسى الملك لله"، وأصبح: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾[آل عمران:١٠٣]، وأضحى: أضحى محمدٌ مصلّيًا، ظلّ: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[النحل:٥٨]، وبات: "من بات آمنًا في سربه"، وصار: "صار محمدٌ مميّزًا"، وليس: ﴿لَسْتَ مُرْسَلًا﴾[الرعد:٤٣].

والثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفيٌ أو نهيٌ، ولو تقديراً: وهي أربعة أفعال:

زال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾[هود:١١٨]، وفتئ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف:٨٥]، وبرح: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[طه:٩١].

وانفكّ: كقول الشاعر:

الدهرُ كالبحر لا ينفكُّ ذا كدرٍ وإنما صفوه بين الورى لُمَع

والثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية:

وهو فعلٌ واحد: دام، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾[مريم:٣١].

• ويجوز في خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين اسمها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾[الروم:٤٧]، وقول الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

• ويجوز أن يتقدم أخبار هذه الأفعال عليها إلا (ليس) و(دام)، فتقول: "عالمًا كان زيدٌ"، ولا يقال: "مخطئًا ليس زيدٌ"، و"لا مجتهدًا ما دام محمدٌ".

• وأفعال هذا الباب تستعمل ناقصة، وتامّة إلا ثلاثة، وهي: "فتئ، وزال، وليس"، فإنها تلزم النقص.

فالنّاقصة: هي التي تدل على الزمن دون الحدث، وحكمها: تحتاج للاسم والخبر، ومثالها: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾[النساء:٩٦].

والتامة: هي التي تدل على الزمن والحدث، وحكمها: تستغني بمرفوعها عن الخبر، ويكون المرفوع بعدها فاعلًا لها، ومثالها: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠]، فـ(كان) هنا دلّت على زمن وحدث؛ لأنها بمعنى: (حصل) فهي تامة، و(ذو) فاعل لها، ولا تحتاج هنا لخبر.

والحروف العاملة عمل (كان) أربعة، وكلها حروف نفي:

الحرف الأول: (ما):

وتعمل عمل (كان) بأربعة شروط:

ألا تقترن بـ(إن)، وألا يقترن خبرها بـ(إلا)، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، إلا إذا كان المعمول شبه جملة، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[المجادلة:٢].

والحرف الثاني: (لا):

وتعمل عمل (كان) بالشروط الأربعة المتقدمة في (ما)، وتزيد بشرط آخر، وهو: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: "لا رجلٌ قائمًا".

والحرف الثالث: (إنْ):

وتعمل عمل (كان) في لغة العالية، وبالشروط الأربعة المتقدمة في (ما)، وسمع من كلامهم: "إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية".

والحرف الرابع: (لات):

وتعمل (لات) عمل (كان) بشرطين:

أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين، وأن يحذف اسمها أو خبرها، نحو: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾[ص:٣]، قرئت بنصب (حينَ): على أنه خبر لات، واسمها محذوف تقديره: ليس الحينُ حينَ فرار.



باب أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع:

أحدها: أفعال المقاربة: وهي ثلاثة: "كاد، وكرب، وأوشك".

والثاني: أفعال الرجاء: وهي ثلاثة: "عسى، واخلولق، وحرى".

والثالث: أفعال الشروع: وهي كثيرة منها: "طفق، وأنشأ، وجعل، وأخذ".

وسُمّيت بأفعال المقاربة من باب التغليب.

وتعمل عمل "كان"، إلا أنّ خبرها يجب كونه جملة فعلية مبدوءة بفعل مضارع، لذا أفردت بباب مستقل، ولم تذكر في باب (كان).

واقتران خبرها بـ(أن) له أربعة أحكام:

وجوب الاقتران، بعد: (حرى) و(اخلولق)، نحو: "اخلولقت السماء أن تمطر"، ووجوب التجرد، بعد: أفعال الشروع، نحو: "أخذ محمّد يذاكر"، والأكثر الاقتران، بعد: (عسى)، و(أوشك)، نحو: "عسى زيد أن يقوم"، والأكثر التجرد، بعد: (كاد) و(كرب)، نحو: "كاد الطالب يقوم".

باب إنّ وأخواتها

أخوات (إنّ) خمسة، وهي:

أنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ.

وكلها حروف مبنية لا محلّ لها من الإعراب، تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

ولا يتقدم خبرها عليها مطلقًا، فلا يصح: "قائمًا إنّ زيدًا".

ولا يتوسط خبرها بينها وبين اسمها، إلا إذا كان الخبر شبه جملة، فيصح: "إنّ في الدار زيدًا"، ولا يصح: "إنّ قائمٌ زيدًا".

وتتصل (ما) الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها، فيكون ما بعدها مبتدأً وخبرًا، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[الأنبياء:١٠٨]، "كأنّما زيدٌ قائمٌ"، "لكنّما زيدٌ قائمٌ"، "لعلّما زيدٌ قائمٌ"، إلا (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال، نحو: "ليتما زيدًا قائمٌ"، و"ليتما زيدٌ قائمٌ".

وهمزة (إنّ) لها ثلاث حالات:

وجوبُ الكسر:

إذا لم يصح تأويلها بمصدر: كأن تقع في الابتداء، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾[القدر:١].

ووجوبُ الفتح:

إذا صح تأويلها بمصدر: كأن تقع في محل الفاعل، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[العنكبوت:٥١].

وجواز الأمرين:

إذا جاز التأويل وعدمه: كأن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾[الأنعام:٥٤].

باب (لا) النافية للجنس

(لا) التي لنفي الجنس، هي: التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص.

• **وتعمل عمل (إنّ)**: فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وإنما خُصّت بباب مستقل ولم تذكر في باب إنّ؛ لانفرادها بكثير من الأحكام.

• **وشرط عملها**: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون اسمها متصلًا بها، نحو: "لا رجلَ حاضرٌ".

فإن دخلت (لا) على معرفة، أو فصل بينها وبين اسمها، وجب إهمالها، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبر، ووجب تكرار (لا)، نحو: "لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ"، ونحو: "لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ".

واسم (لا) النافية للجنس:

يكون معربًا منصوبًا، إذا كان مضافًا، نحو: "لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ"، أو كان شبيهًا بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: "لا طالعًا جبلًا حاضرٌ"، ويكون مبنيًّا على ما يُنصب به، إذا كان مفردًا، والمراد به هنا، ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، نحو: "لا رجلَ حاضرٌ"، و"لا رجالَ حاضرون"، و"لا رجلَين في الدار".

واسم (لا) إذا عطف عليه وتكررت (لا):

نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، جاز في النكرة الأولى وجهان: الفتح، والرفع، فإذا فُتحت النّكرة الأولى جاز في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح، والنّصب، والرفع، وإذا رفعت النكرة الأولى جاز في الثانية وجهان: الفتح والرفع، ويمتنع النّصب.

وخبر (لا) النافية للجنس:

إذا عُلِم بأن يكون كونًا أو وجودًا عامًا، فحذفه كثيرٌ، نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[الشعراء: ٥٠] أي: كائنٌ أو موجودٌ علينا، وإذا جُهِل الخبر بأن يكون خاصًا معيّنًا، فيجب ذكره، نحو: "لا أحدَ أغيرُ من الله ﷻ".

باب ظنّ وأخواتها

تدخل -بعد استيفاء فاعلها- على المبتدأ والخبر، فتنصبهما على أنهما مفعولان لها. **وهي نوعان:**

النّوع الأول: أفعال القلوب:

وهي التي تدل على معانٍ قلبيّة، وهي أربعة:

ما يفيد في الخبر يقينًا:

وهي: وَجَد، نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[المزمل:٢٠]، وألفى، نحو: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ۝٦٩﴾[الصافات:٦٩]، وتَعلَّمْ بمعنى: اعلم، نحو: "تعلّم شفاءَ القلب ذكرَ الله"، ودَرَى، نحو: "دريتُ الطالب مجتهدًا".

وما يفيد في الخبر رجحانًا:

وهي: جَعَلَ، نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[الزخرف:١٩]، وحَجَا، نحو: "حجوت خالدًا ثقةً"، وعَدّ، نحو: "عددت محمدًا أخي"، وهَبْ، نحو: "هبْ زيدًا فاضلًا"، وزَعَمَ، نحو: "زعمتُ زيدًا عالمًا".

وما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين:

وهي: رأى، نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦﴾[المعارج:٦]، وعَلِم، نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[الممتحنة:١٠].

وما يرد بالوجهين، والغالب كونه للرجحان:

وهي: ظنّ، نحو: "ظننت أحمدَ نحْويًا"، وحَسِب، نحو: "حسبت زيدًا فقيهًا"، وخال، نحو: "خلت محمدًا فاضلًا".

والنّوع الثاني: أفعال التصيير:

وهي التي تفيد التحويل، وهي: جعل، نحو: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[الفرقان:٢٣]، وردّ، نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[البقرة:١٠٩]، واتّخذ، نحو: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾[النساء:١٢٥]، وصيّر، نحو: "صيّرت الطين خزفًا"، وَهَبَ، نحو: "وهبني الله فداك".

وأفعال هذا الباب لها ثلاثة أحكام:

الإعمال: وهو الأصل، وهو واقع في الجميع.

والإلغاء: وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا، وذلك إذا توسط العامل، نحو: "زيدٌ ظننت قائمٌ"، أو تأخر، نحو: "زيدٌ قائمٌ ظننت".

والتّعليق: وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا، وذلك إذا جاء بعده ما له صدر الكلام، كـ(لام الابتداء)، نحو: "ظننت لزيدٌ قائمٌ"، وما النافية، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾﴾[الأنبياء:٦٥]، وهمزة الاستفهام، نحو: "ظننتُ أزيدٌ قائم أم عمروٌ؟".

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير، ولا في قليٍّ جامد، وهو اثنان: "هَبْ، وتعلّم" بمعنى اعلم، فإنّهما يلزمان الأمر.

باب الفاعل

الفاعل هو: اسمٌ، مسندٌ إليه فعلٌ، نحو: "قام زيدٌ"، أو ما في تأويله، نحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾[النحل:٦٩].

وهو قسمان:

أحدهما: معربٌ:

فيكون مرفوعًا، وعلامة رفعه تختلف على حسب نوعية الاسم:

فالمفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم:

ترفع بالضمة، نحو: "اجتهد زيدٌ"، و"تميّز الأطباءُ"، و"أبدعت الطالباتُ".

وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة:

يرفعان بالواو، نحو: "أقبل المعلمون"، و"تبسّم أبوك".

والمثنى:

يرفع بالألف، نحو: "برع المهندسان".

والثاني: مبنيٌّ:

فيكون مبنيًّا في محلّ رفع فاعل، ومنه الضّمير.

والضّمير الفاعل يكون مستترًا، وبارزًا، واستتاره يكون وجوبًا وجوازًا، وبروزه يكون متصلًا ومنفصلًا، وقد تقدم ذلك في باب الضّمير.

وللفاعل أحكامٌ منها:

الرفعُ: لفظًا كما مرّ، أو محلًّا كأن يسبق بـ"مِن" أو "بالباء" الزائدتين، نحو: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[المائدة:١٩]، ونحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾[النساء:٧٩]، فـ"من بشير": مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنّه فاعل، و"بالله": مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنّه فاعل.

ووقوعُه بعد المسند: فإن وجد ما ظاهره أنّه فاعل تقدم، وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وأما المتقدم فيكون: مبتدأ، وذلك نحو: "زيدٌ قام".

وتأنيثُ الفعل له إن كان مؤنثًا:

وجوبًا:

إذا كان الفاعل المؤنّث ضميرًا متصلًا، مستترًا، نحو: "هند قامت"، و"الشمس طلعت"، أو بارزًا، نحو: "الهندان قامتا"، أو كان الفاعل اسمًا ظاهرًا متصلًا حقيقيّ التأنيث، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[آل عمران:٣٥].

وجوازًا:

إذا كان الفاعل المؤنّث اسمًا ظاهرًا مفصولًا عن الفعل، نحو: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[الممتحنة:١٠]، أو كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازيّ التأنيث، نحو: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴿٩﴾﴾[القيامة:٩].

ويكون ذلك بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع، نحو: "قامت هند"، و"تقوم هند".

والأصل أنّ تقديم الفاعل على المفعول جائز:

نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[النمل:١٦]، وقد يجب كما إذا خيف اللبس، نحو: "أكرم موسى عيسى"، أو كان الفاعل ضميرًا متصلًا، نحو: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾[البقرة:٤٢].

والأصل أنّ تقديم المفعول على الفاعل جائز:

نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾[القمر:٤١]، وقد يجب كأن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة:١٢٤]، أو يكون المفعول ضميرًا متصلًا، والفاعلُ اسمًا ظاهرًا، نحو: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾[الفتح:١١].

والأصل جواز تقديم المفعول على الفعل:

نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾﴾[البقرة:٨٧]، وقد يجب كأن يكون مما له الصدارة في الكلام، كأن يكون اسم استفهام، نحو: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴿٨١﴾﴾[غافر:٨١]، أو اسم شرط، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[الإسراء:١١٠].

باب النائب عن الفاعل

الفعل نوعان:

مبني للمعلوم:

وهو ما ذكر معه فاعله، وهو الأصل، نحو: "حفظ محمدٌ الدرسَ".

ومبنيّ للمجهول:

وهو ما حذف فاعله وأنيب عنه غيره، نحو: "حُفِظ الدرسُ".

والمبني للمجهول له حكمان:

الأول: تُغَيَّرُ صيغتُه.

والثاني: يناب عن الفاعل المحذوف.

فأمّا تغيير الصيغة: فيبنى للمجهول نوعان من الفعل فقط: الماضي، والمضارع، فأمّا الفعل الماضي: فيُضمّ أوله ويكسر ما قبل آخره، وهو الأصل، نحو: "كُتِب، وسُمِع"، وأمّا الفعل المضارع: فيُضمُّ أوله ويفتح ما قبل آخره، نحو: "يُقضَى الأمرُ"، و"يُشرَب الماءُ".

وأمّا الأشياء التي تنوب عن الفاعل فأربعة:

المفعول به، نحو: "أُكرم محمدٌ".

والمصدر المختصّ، نحو: "ضُرب ضربٌ شديدٌ".

والظّرف المختصّ المتصرّف، نحو: "سير يومُ الجمعة".

والجار والمجرور المختصّ، نحو: "جُلس في المسجد".

والنائب عن الفاعل حكمه حكم الفاعل:

فيكون مرفوعًا، وعمدة، ومؤخرًا عن فعله، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثًا.



باب الاشتغال

الاشتغال هو: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعلٌ، مشتغلٌ، بالعمل في ضمير الاسم السابق، نحو: "زيدًا أكرمته".

والأصل في الاسم المشتغل عنه جواز وجهين فيه :

الرفع بالابتداء:

والجملة بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية، وهو الراجح؛ لسلامته من التقدير.

والنصب بعامل مقدرٍ موافقٍ للفظ الفعل المذكور:

نحو: "زيدًا أكرمته"، التقدير: "أكرمت".



التنازع هو: أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر، فيجوز إعمال أحد العاملين:

فإذا أعملت الأول لسبقه:

أضمرت في الثاني ما يحتاجه من مرفوع أو منصوب أو مجرور، فتقول: "قام وقعدا أخواك"، و"ضربني وأكرمته زيد"، و"مرّ بي ومررت بهما أخواك".

وإذا أعملت الثاني لقربه:

أضمرت في الأول ما يحتاجه من مرفوع، فتقول: "قاما وقعد أخواك"، بخلاف المنصوب والمجرور فيحذفان، نحو: "ضربت وضربني أخواك"، و"مررت ومر بي أخواك".



باب التعدي واللزوم

الفعل ثلاثة أنواع:

• أولًا: المتعدي:

وهو: ما يتجاوز الفاعل إلى مفعوله بنفسه، نحو: "حفظ مُحَمَّد الدرس".

وأنواعه ثلاثة: متعد إلى مفعول به واحد، نحو: "حفظ مُحَمَّد الدرس"، ومتعد إلى مفعولين، نحو: "ظننت زيدًا قائمًا"، و"أعطيت محمدًا درهمًا"، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: "أعلمت محمدًا زيدًا قائمًا".

• ثانيًا: اللازم:

وهو: ما لم يتجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو: "قعد مُحَمَّد"، و"خرج خالد".

• ثالثًا: ما ليس متعديًا ولا لازمًا:

وهو: كان وأخواتها، وقد تقدمت.

باب المفعول به

هو: ما يقع عليه فعلُ الفاعل، نحو: "أحبّ الطالبُ النحوَ".

وهو قسمان:

الأول: المعرب:

ويكون منصوبًا، وعلامة نصبه تختلف على حسب نوعية الاسم:

فالمفرد، وجمع التكسير ينصبان بالفتحة، نحو: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة:٣]، ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ﴾[الفتح:٢٠].

وجمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[العنكبوت:٤٤].

وجمع المذكر السالم، والمثنى ينصبان بالياء، نحو: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾[الأنبياء:٨٨]، ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[البقرة:١٢٨].

والأسماء الستة تنصب بالألف، نحو: ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾[يوسف:٦٥].

والثاني: المبنيّ:

ويكون مبنيًّا في محلّ نصب، ومنه الضّمير.

والضّمير المفعول: يكون متصلًا ومنفصلًا، وقد تقدم ذلك في باب الضّمير.

باب المفعول المطلق

مصدرٌ منصوبٌ بلفظ عامله، وله ثلاثة أنواع:

المؤكد لعامله، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾[النساء:١٦٤]، **والمبين لنوع عامله**، نحو: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ٤٢﴾[القمر:٤٢]، **والمبين للعدد**، نحو: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ١٤﴾[الحاقة:١٤].

والعامل في المفعول المطلق ثلاثة أنواع:

المصدر، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا ٦٣﴾[الإسراء:٦٣]، **والفعل**، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾[النساء:١٦٤]، **والوصف**، نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١﴾[الصافات:١].

والأشياء التي تنوب عن المصدر في النصب على المفعول المطلق ستة:

ضميره: ﴿لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا﴾[المائدة:١١٥]، **ووصفه**: ﴿فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا﴾[التوبة:٨٢]، **وعدده**: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[النور:٤]، و"**بعض**" **مضاف إليه**: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ٤٤﴾[الحاقة:٤٤]، و"**كل**" **مضافة إليه**: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾[النساء:١٢٩]، **واسم المصدر**: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾[نوح:١٧].

باب المفعول له

هو: المصدر المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل، نحو: "قرأت الكتاب رغبة في الاستفادة".

وشروط نصبه ثلاثة:

كونُه قلبيًا، وكونُه متحدًا مع عامله في الوقت، وكونُه متحدًا مع عامله في الفاعل، نحو: "اشتريت الدواء رغبةً في الشفاء".

فإذا استوفى المفعول له الشروط، جاز نصبه وجرّه، وإذا فُقد شرط من الشروط، وجب جرّه بحرف التعليل، نحو: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾[الرحمن:١٠]، لفقد المصدرية.

ونحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ﴾[الأنعام:١٥١]، لفقد القلبية.

ونحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[الإسراء:٧٨] لفقد الاتحادين.

باب المفعول فيه

وهو نوعان:

أحدهما: ظرف الزمان:

وهو: اسم الزمان المنصوب بتقدير "في"، نحو: "صمت يوم الاثنين"، أي: في يوم الاثنين.

ومنه: اليوم: من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، والليلة: من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني، والنهار: من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وهو مرادف لليوم، والصباح: من طلوع الفجر إلى الظهر، والمساء: من الظهر إلى طلوع الفجر، والعام: وهو اثنا عشر شهرًا، وهو والسنة بمعنى واحد، وقيل بالتفريق بينهما.

وأنواعه ثلاثة:

مختصّ: وهو ما يقع جوابًا لـ"متى"، نحو: "صمت يوم الخميس".

ومعدودٌ: وهو ما يقع جوابًا لـ"كم"، نحو: "اعتكفت أسبوعًا".

ومبهمٌ: وهو ما لا يقع جوابًا لشيء، نحو: "جلست حينًا، أو وقتًا".

وجميع أنواع أسماء الزمان تقبل النصب على الظّرفية.

والثاني: ظرف المكان:

وهو: اسم المكان المنصوب بتقدير "في"، نحو: "جلست أمام المسجد"، أي: في مكانٍ أمام المسجد.

وهو ثلاثة أنواع:

مختصّ: وهو الذي لا يفتقر إلى غيره في بيان صورته، نحو: "البيت والمسجد".

ومبهمٌ: وهو الذي يفتقر إلى غيره في بيان صورته: كأسماء الجهات، نحو: "أمامَ، ووراءَ، ويمينَ، وشمالَ، وفوقَ، وتحتَ".

وما كان مشتقًّا من عامله، نحو: "جلست مجلس زيد".

والذي يقبل النصب من أسماء المكان نوعان فقط:

المبهم، والمشتق من عامله، وأما المختصّ فيُجَرُّ بـ"في"، فتقول: "جلست في البيت"، و"صليت في المسجد".

باب المفعول معه

هو: الاسم، الفضلة، الذي يذكر بعد واو بمعنى (مع)، مسبوقًا بجملة فيها فعل، نحو: "سار زيدٌ والبحرَ"، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: "أنا سائر والبحرَ".

والاسم بعد الواو له أربعة أحكام:

الأول: وجوب العطف:

إذا امتنع النصب على المعية، نحو: "اشترك زيدٌ وخالدٌ"؛ لأنّ الاشتراك لا يكون إلا من اثنين.

والثاني: رجحان العطف:

إذا أمكن العطف بلا ضعف؛ لأنه الأصل، نحو: "جاء زيد وخالد".

والثالث: وجوب المفعول معه:

إذا امتنع العطف، نحو: "مات زيدٌ وطلوعَ الشمس"؛ لأنّ العطف هنا يقتضي معنى فاسدًا.

والرابع: رجحان المفعول معه:

إذا كان العطف ضعيفًا، نحو: "قمت وزيدًا"، فالعطف هنا ضعيف من حيث الصناعة؛ لأنّه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل.



الاستثناء هو: إخراج خاص من عموم سابق، نحو: "حضر الطلاب إلا زيدًا".

وأركانه ثلاثة:

أداة استثناء، نحو: "إلا"، **ومستثنى منه**: وهو ما قبل الأداة. **ومستثنى**: وهو ما بعد الأداة، وهو المقصود بهذا الباب.

وأدوات الاستثناء أربعة أنواع:

حرفٌ، وهو: إلا.

واسمٌ، وهما: غير وسوى.

وفعلٌ، وهما: ليس، ولا يكون.

ومتردد بين الحرفية والفعلية، وهي: حاشا، وعدا، وخلا.

وأنواع الاستثناء ستة:

التّامُّ: وهو أن يكون المستثنى منه موجود، **والنّاقصُ**: بخلافه، **والمثبتُ**: وهو أن يكون الكلام غير مبدوء بأداة نفي، **والمنفيّ**: بخلافه، **والمتّصل**: وهو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، **والمنقطع**: بخلافه.

والمستثنى أربعة أنواع:

أولًا: المستثنى بـ«إلا»: وله ثلاثة أحكام:

أحدها: وجوب نصبه:

إذا كان الاستثناء تامًّا موجبًا، نحو: "جاء القوم إلا محمدًا".

والثاني: جواز أمرين: البدل من المستثنى منه، والنّصب على الاستثناء:

وذلك إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا، نحو: "ما جاء القومُ إلا محمدٌ"، و"ما مررت بالقوم إلا محمدٍ"، و"ما جاء القومُ إلا محمدًا"، هذا إذا كان التامّ المنفيّ متّصلًا كما في الأمثلة، أمّا إذا كان منقطعًا: فيجب النصب، فتقول: "ما جاء القوم إلا حصانًا".

والثالث: يعرب على حسب ما قبله:

وذلك إذا كان ناقصًا منفيًّا فيكون "فاعلًا" في نحو: "ما جاء إلا محمدٌ"، ومفعولًا به في نحو: "ما أكرمت إلا محمدًا"، ومجرورًا، في نحو: "ما مررت إلا بمحمدٍ".

ثانيًا: المستثنى بـ«غير وسوى»:

يكون مجرورًا بالإضافة دائمًا، نحو: "جاء القوم غير محمدٍ"، و"ما جاء القومُ غير محمدٍ"، وتعرب (غير) إعراب المستثنى بـ(إلا)، ومثلُ (غير): (سوى) إلا أنها معربة بحركات مقدرة.

ثالثًا: المستثنى بـ« ليس، ولا يكون »:

يكون منصوبًا؛ لأنّه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، نحو: "قام القوم ليس زيدًا"، ولا يكون زيدًا.

رابعًا: المستثنى بـ« عدا، وخلا، وحاشا »: ويجوز فيه وجهان:

الأول: النّصب على المفعوليّة: فتكون "عدا، وخلا، وحاشا" حينئذ أفعال، نحو: "قام القوم عدا محمدًا"، والفاعل: ضمير مستتر يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل.

والثاني: الجرّ: فتكون "عدا، وخلا، وحاشا" حينئذ من حروف الجرّ، نحو: "جاء القوم عدا محمدٍ".

فإن سبقت "عدا، وخلا"، بـ"ما المصدرية" تعيّن النصب.

باب الحال

هي: وصف، فضلة، مذكور لبيان هيئة صاحبه، نحو: "جئت راكبًا"، و"ضربته مكتوفًا"، و"لقيته راكبَين".

وهي قسمان:

حال مؤسِّسة: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، كـ"جاء زيد راكبًا".

وحال مؤكِّدة: وهي ما يستفاد معناها بدونها، كـ"تبسّم زيدٌ ضاحكًا".

وأوصاف الحال ثلاثة:

أن تكون في الغالب منتقلة لا ثابتة، ومشتقّة لا جامدة، وأن تكون لزومًا نكرة لا معرفة، نحو: "جاء زيد ضاحكًا".

وصاحب الحال معرفة، ولا يقع نكرة - في الغالب - إلا بمسوغ، كأن يتقدم عليه الحال، نحو: "في الدار جالسًا رجلٌ"، أو يكون مخصوصًا: بوصف، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا﴾[البقرة:٨٩]، أو يكون مسبوقًا بنفي نحو: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾[الحجر:٤].

وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

جوازُ التقديم والتأخير: وهو الأصل، نحو: "جاء زيدٌ ضاحكًا"، و: "ضربت اللّصَ مكتوفًا"، **ووجوبُ تأخر الحال**، كأن تكون محصورة، نحو: ﴿وَمَا

﴿نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[الأنعام:٤٨]، **ووجوبُ تقدم الحال**، كما إذا كان صاحبها محصورًا، نحو: "ما جاء راكبًا إلا زيدٌ".

وللحال مع عاملها ثلاث حالات:

جوازُ التقديم والتأخير، وذلك إذا كان العامل متصرِّفًا، نحو: "جاء زيدٌ راكبًا"، و"زيد منطلق مسرعًا"، **ووجوبُ تقديم الحال**، كما إذا كان لها صدر الكلام، كاسم الاستفهام، نحو: "كيف جاء زيد؟"، **ووجوبُ تأخير الحال**، وذلك إذا كان العامل: فعلًا جامدًا، نحو: "ما أحسنه مقبلًا".

وأنواع الحال ثلاثة:

مفردةٌ: أي: ليست جملة ولا شبه جملة، نحو: "جئت راكبًا"، و"جئنا راكبين"، و"جئنا راكبينَ"، **وجملةٌ بنوعيها**، نحو: "جاء زيدٌ يمشي"، ونحو: "جاء زيدٌ وهو يمشي"، **وشِبهُ جملةٍ بنوعيها**، نحو: "رأيت الهلال بين السحاب"، ونحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[القصص:٧٩]، وتتعلّق شبه الجملة بحال محذوف تقديره: مستقرًا أو استقرَّ.

باب التمييز

هو: اسم نكرة، بمعنى (مِن)، مُبيِّنٌ لإبهام اسمٍ أو نسبة.

وهو نوعان:

أحدهما: تمييز الاسم المبهم:

ويسمّى تمييز ذات، أو تمييز مفرد.

والأسماء المبهمة أربعة أنواع:

العدد، نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤]، **والمقدار**، نحو: "عندي شبر أرضًا"، **وما يشبه المقدار**، نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[الكهف:١٠٩]، فـ"المثل" شبيه بالمساحة، **وما كان فرعًا للتمييز**، نحو: "هذا خاتمٌ حديدًا"، فإن الخاتم فرع الحديد.

والثاني: تمييز النسبة المبهمة:

ويسمّى تمييز جملة.

وهو أربعة أنواع:

المنقولُ عن الفاعل، نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤]، وأصله: شيبُ الرأس، **والمنقولُ عن المفعول**، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢] وأصله: عيونَ

الأرض، **والمنقولُ عن المبتدأ**، نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[الكهف:٣٤]، وأصله: مالي أكثر منك، **وغير المنقول**، نحو: "امتلأ الإناء ماءً".

ولا يتقدم التّمييز بنوعيه على عامله، فلا يقال: "عندي عسلًا رطلٌ"، ولا "رجلًا ما أحسن زيدًا"، وكذا "نفسًا طاب زيدٌ" على الأصح.

باب حروف الجر

حروف الجر قسمان:

الأول: الحروف التي تجرّ الظاهر والمضمر، وهي سبعة:

(من)، نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[الأحزاب:٧]، و(إلى)، نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾[المائدة:٤٨]، ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾[الأنعام:٦٠]، و(عن)، نحو: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ ١٩﴾[الانشقاق:١٩]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾[المائدة:١١٩]، و(على)، نحو: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ٢٢﴾[المؤمنون:٢٢]، و(في)، نحو: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ﴾[الذاريات:٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾[الزخرف:٧١]، و(الباء)، نحو: ﴿ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ﴾[النساء:٣٩]، ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ﴾[الأحقاف:٣١]، و(اللام)، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[البقرة:٢٨٤]، ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[البقرة:١١٦].

والثاني: الحروف التي تجرّ الظّاهر، وهي سبعة:

ثلاثة منها لا تختص بظاهر معيّن، وهي: (حتى)، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾[القدر:٥]، و(الكاف)، نحو: ﴿وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ٣٧﴾[الرحمن:٣٧]، و(الواو)، نحو: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ٢﴾[الفجر:١-٢]، **واثنان منها يختصان بالزمان**، وهما: (مذ)، نحو: "ما رأيتك مذ يومين"، و(منذ)، نحو: "ما رأيتك منذ يومين"، **وواحد يختص بالنكرات**، وهو: (رُبَّ)، نحو: "رُبَّ عجلةٍ تورث ندمًا"، **وواحد يختص**

بـ(الله) و(رَبّ) وهو: (التّاء)، نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[الأنبياء:٥٧]، و"ترب الكعبة"، و"تربي لأفعلن".

ومن أشهر معانيها كالتالي:

ف(مِن)، لابتداء الغاية المكانية، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[الإسراء:١].

و(اللام)، للملك، نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[البقرة:١١٦].

و(الباء)، للإلصاق، نحو: "أمسكت بزيد".

و(في)، للظرفية، نحو: ﴿فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾[الروم:٣]، ونحو: ﴿فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾[الروم:٤].

و(على)، للاستعلاء، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[المؤمنون:٢٢].

و(عن)، للمجاوزة، نحو: "سرت عن البلد"، و"رميت عن القوس".

و(الكاف)، للتشبيه، نحو: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾﴾[الرحمن:٣٧].

و(إلى) و(حتى)، لانتهاء الغاية المكانية، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[الإسراء:١]، ونحو: "أكلت السمكة حتى رأسها"، ولانتهاء الغاية الزمانية، نحو: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[البقرة:١٨٧]؛ ونحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾[القدر:٥].

و(الواو) و(التاء)، للقسم، نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾﴾[الفجر:١-٢]، ونحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[يوسف:٩١].

و(مذ) و(منذ): لابتداء الغاية الزمانية نحو: "ما رأيتك منذ يومين".

و(رُبَّ)، للتكثير، كقوله ﷺ: «يا رب كاسية في الدنيا، عارية يوم القيامة».

وحروف الجر التي يزاد بعدها (ما) ويبقى عملها خمسة:

(مِن)، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ﴾[نوح:٢٥]، و(عن)، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون:٤٠]، و(الباء)، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[النساء:١٥٥]، و(رُبَّ)، نحو: "رُبَّما ضربةٍ بسيف صقيل"، و(الكاف)، نحو: "كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارم".

بـاب الإضافـة

الإضافة: تركيب يتكون من أمرين:

الأول: مضاف، ويعرب على حسب موقعه في الجملة.

والثاني: مضاف إليه، ويكون دائمًا مجرورًا بالمضاف على الأصح، نحو: "هذا كتابُ محمدٍ"، و"اشتريت كتابَ محمدٍ"، و"وضعت القلم على كتابِ محمدٍ".

ويحذف لأجل الإضافة ثلاثة أمور من المضاف:

التنوين، نحو: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾[المائدة:٩٦]، **ونون التثنية**، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾[المسد:١]، **ونون جمع المذكر السالم**، نحو: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الحج:٣٥].

والإضافة لها ثلاثة معانٍ:

بمعنى اللام، وهو الأصل، نحو: "كتاب محمدٍ"، و"قفل البابِ"، أي: لمحمد، وللباب، **وبمعنى (مِن)**، وهو كثيرٌ، **وبمعنى (في)**، وهو قليل.

والإضافة نوعان:

أحدهما: إضافة لفظية:

إذا كان المضاف صفة مشتقة، كاسم الفاعل، نحو: "ضارب زيد"، ولها فائدة لفظية فقط، وهي التّخفيف بحذف التنوين، ونوني التثنية والجمع.

والثاني: إضافة معنوية:

إذا كان المضاف جامدًا، نحو: "كتاب زيد"، ولها فائدة معنوية، وهي: التعريف: إن كان المضاف إليه معرفة، كـ"كتاب زيد"، **والتخصيص**: إن كان المضاف إليه نكرة، كـ"كتاب رجل".

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

الأسماء العاملة عمل الفعل سبعة:

أولًا: المصدر:

وهو: الاسم الدال على حدث الفعل دون زمانه، نحو: "الضرب"، فهو يدل على حدث، أي: حدوث الفعل، ولا يدل على زمن وقوع الحدث.

ويعمل المصدر عمل فعله، إن كان يحل محلَّه "أن" والفعل، نحو: "عجبت من ضربك زيدًا"، و"يعجبني ضربك زيدًا"، أي: أن ضربته وأن تضربه.

ولا يجوز في نحو: "ضربت ضربًا زيدًا"، كونُ زيدًا منصوبًا بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشَّرط.

وأقسام المصدر ثلاثة:

المضافُ: وعمله أكثر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة: ٢٥١]، **والمُنوَّنُ**: وعمله أقيس، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[البلد: ١٤-١٥]، **والمقرونُ بأل**: وعمله ضعيف، كقوله: "ضعيفُ النكايةِ أعداءَه".

ثانيًا: اسم الفاعل:

وهو: ما دل على الحدث والحدوث وفاعله.

ويعمل عمل فعله، مطلقًا إذا كان مقترنًا بأل، نحو: "هذا الضاربُ زيدًا أمسِ، أو الآن، أو غدًا"، وبشرطين إن كان مجردًا منها: كونُه للحال أو الاستقبال، واعتمادُه على استفهام، نحو: "أضاربٌ زيدٌ عمرًا"، أو نفي، نحو: "ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا"، أو مخبر عنه، نحو: "زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا".

ثالثًا: صيغ المبالغة:

وهي صيغ محوّلة من صيغة "فاعل" -للمبالغة والتكثير- إلى الأوزان الخمسة التالية: **فَعَّال**، نحو: "غفَّار"، **وفَعُول**، نحو: "غفور"، **ومِفْعَال**، نحو: "مِعطاء"، **وفَعِيل**، نحو: "سميع"، **وفَعِل**، نحو: "فَرِح"، والصيغ الثلاث الأولى: تكون للمبالغة بكثرة، وما بعدها يكونان للمبالغة بقلّة.

وتعمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل بشروطه.

رابعًا: اسم المفعول:

وهو: ما دل على حدث ومفعوله، كـ"مضروب ومُكرَم"، ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول، فيرفع نائبًا عن الفاعل، وشرط عمله كاسم الفاعل، نحو: "جاء المحبوبُ ذكرُه"، و"محمدٌ محبوبٌ ذكرُه الآن أو غدًا"، فـ"ذكره" نائب عن الفاعل في المثالين.

خامسًا: الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد:

وهي: ما اشتق من فعلٍ لازمٍ للدلالة على الثبوت.

ووجه الشبه: أنّها تدل على الحدث وصاحبه كاسم الفاعل، وثمرة التشبيه أنّها تعمل عمله بشرطه، فتنصب ما بعدها تشبيهًا له بالمفعول به، لا أنّه مفعول به؛ لأنّها لازمة غير متعدّية، نحو: "هذا حسنٌ الوجهَ".

والصفة المشبهة لها حالتان:

مجردةٌ من "أل"، نحو: "صالح كريمةٌ أخلاقُه"، **ومقترنةٌ بـ"أل"**، نحو: "جاء صالح الكريمةُ أخلاقُه".

ومعمول الصفة المشبهة له ثلاث حالات:

الرفعُ على الفاعلية، نحو: "جاء رجلٌ حسنٌ وجهُه"، **والنّصبُ على التشبيه بالمفعول**، إن كان معرفةً، نحو: "أقبل رجلٌ حسنٌ الوجهَ"، **والنّصب على التّمييز**، إن كان نكرةً، نحو: "أقبل رجلٌ حسنٌ وجهًا"، **والجرُّ بالإضافة**، نحو: "مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ".

سادسًا: اسم التّفضيل:

وهو: ما صيغ من الفعل على وزن "أفعل" لموصوف بالزيادة على غيره.

ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

أن يكون مجردًا من أل والإضافة:

نحو: "أفضل"، فيجب أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا، وأن يؤتى بعده بـ"من" جارة للمفضول، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[يوسف:٨].

وأن يكون بأل:

نحو: "الأفضل"، فيجب أن يكون مطابقًا لموصوفه، وألا يؤتى معه بـ"من"، نحو: "زيد الأفضل"، و"هند الفضلى"، و"الزيدان الأفضلان"، و"الزيدون الأفضلون"، و"الهندات الفضليات".

وأن يكون مضافًا:

فإن كان إلى نكرة فيلزمه التذكير، والإفراد، نحو: "الزيدان أفضل رجلين"، و"الزيدون أفضل رجال"، و"هند أفضل امرأة"، **وإن كان إلى معرفة فيجوز فيه حينئذ المطابقة**؛ كقوله تعالى: ﴿أَكَبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣]، ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[هود:٢٧]، وتركها كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[البقرة:٩٦].

ويعمل اسم التفضيل في ثلاثة أشياء:

الفاعل، نحو: "زيد أفضلُ"، و"مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، أو أنت"، **والتمييز**، نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[الكهف:٣٤]، **والظرف والجار والمجرور**، نحو: "زيدٌ أفضلُ منك اليومَ".

سابعًا: اسم الفعل:

وهو: ما دلّ على زمن الفعل ولم يقبل علامته.

وأنواعه من حيث الزمن ثلاثة:

اسم فعل أمر، نحو: "صه"، بمعنى: اسكت، **واسم فعل ماضٍ**، نحو: "شتان"، بمعنى: افترق، **واسم فعل مضارع**، نحو: "أفّ" وأتضجر".

ولاسم الفعل أربعة أحكام:

يعمل عمل فعله، نحو: "هيهاتَ الأحساءُ منزلةً"، **ولا يضاف**، فلا يقالُ: "هيهاتَ زيدٍ"، **ولا يتقدم معموله عليه**، فلا يقال: "زيدًا تراكِ"، **وما نوّن منه نكرةٌ، وما لم ينوّن فمعرفة**، فـ"صهٍ" نكرة، و"صهْ" معرفة.

باب التعجب

للتعجّب صيغتان قياسيّتان:

الأولى: ما أَفْعَلَه:

نحو: "ما أَحْسَنَ زيدًا":

ما: اسمُ تعجّبٍ، مبنيٌّ في محل رفع مبتدأ.

أحسنَ: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: هو.

زيدًا: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

والثانية: أَفْعِلْ به:

نحو: "أَحْسِنْ بزيدٍ":

"**أحْسِنْ**": فعلُ أمرٍ لفظًا ومعنًى. والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

"**بزيدٍ**": الباء حرف جر للتعدية، و"زيد" اسم مجرور.

وصيغتا التعجب لهما أربعة أحكام:

جوازُ حذف المتعجب منه إذا دلّ عليه دليل، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨]، **وأنهما فعلان جامدان لا يتصرفان، ولا يتقدم عليهما معمولهما، فلا يجوز**: "ما زيدًا أحسنَ"، و"لا بزيدٍ أحسنْ"، **ولا يفصل بين العامل والمعمول في صيغتي التعجب بغير ظرف وجارٍ ومجرور، فلا يجوز**: "ما أحسن يا عبد الله زيدًا"، و"لا أحسنْ لولا بخلُه بزيدٍ"، **ويجوز**: "ما أحسن بالرجل أن يصدق".

بـاب نعـم وبئـس

يتألّفُ أسلوبُ المدح بـ(نعم)، والذم بـ(بئس) من ثلاثة أمور:

الفعل، والفاعل، والمخصوص بالمدح أو الذم، نحو: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ"، و"بئس الصّفةُ الجهلُ".

فنعم، وبئس: فِعلان، جامدان، رافعان لفاعلين.

وفاعلهما له أربع حالات:

أن يكون معرفًا بـ(أل) الجنسية، نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[ص:٣٠]، و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾[الكهف:٢٩]، **وأن يكون مضافًا إلى ما قارن (أل)**، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾﴾[النحل:٣٠]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾﴾[النحل:٢٩]، **وأن يكون مضافًا إلى مضاف لما قارن (أل)**، نحو: "فنعم ابن أخت القوم غير مكذَّب"، **وأن يكون مضمرًا مستترًا مُفسَّرًا بتمييز**، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾﴾[الكهف:٥٠]، ونحو: "نعم امرأً هرمُ".

والمخصوص بالمدح أو الذم:

يكون بعد فاعل (نعم وبئس)؛ فيقال: "نعم الرجلُ أبو بكر"، و"بئس الرجلُ أبو لهب"، فيكون مبتدأ، والجملة قبله: خبره، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وقد يتقدم، فيتعين كونه مبتدأ، نحو: "زيدٌ نعمَ الرجلُ".

باب التوابع

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة:

أولا: النعت:

وهو: التابع الذي يكمّل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به.

والغرض منه: التوضيح إن كان المتبوع معرفة، نحو: "جاء زيدٌ التّاجرُ"، أو "التّاجرُ أبوه"، أو التخصيص إن كان المتبوع نكرة، نحو: "جاءني رجلٌ تاجرٌ"، أو "تاجرٌ أبوه"، وقد يكون لمجرد المدح، كـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢]، أو لمجرد الذم؛ نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للترحم؛ نحو: "اللهم أنا عبدك المسكين"، أو للتوكيد، نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾[الحاقة:١٣].

والنعت نوعان:

الأول: الحقيقيُّ: وهو ما دلّ على معنى في المنعوت، نحو: "جاء زيدٌ التّاجرُ".

ويتبع ما قبله في أربعة من عشرة: واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحدٌ من التعريف والتنكير، وواحدٌ من الإفراد، والتثنية، والجمع، وواحدٌ من التأنيث والتذكير، نحو: "جاءني زيدٌ الفاضلُ"، و"رأيت هندَ الفاضلةَ"، و"مررت بمعلّمَينِ فاضلَينِ"، و"جاءني رجالٌ فُضلاءُ".

والثاني: السببيُّ: وهو ما دلّ على معنى فيما يتعلّق به، نحو: "جاء زيدٌ التّاجرُ أبوه".

ويتبع ما قبله في اثنين من خمسة: واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحدٌ من التعريف والتنكير.

وأما بقيّة العشرة، وهي: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث: فيُعطى فيها حكم الفعل: فيلزم الإفراد، ويؤنّث ويذكّر بحسب مرفوعه، تقول: "مررت برجلٍ قائمةٍ أمُّهُ"، و"بامرأةٍ قائمٍ أبوها"، كما تقول: "قامت أمّه"، و"قام أبوها"، و"مررت برجلين قائمٍ أبواهما"، كما تقول: "قام أبواهما".

والأشياء التي ينعت بها ثلاثة:

المفردُ: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، نحو: "جاء محمدٌ الفاضل"، و"جاءني رجلٌ ذو مال"، و"هذا رجلٌ عدلٌ"، والجملةُ بنوعيها، نحو: "جاءني رجلٌ يضحك"، أو وهو يضحك، وشِبهُ الجملة بنوعيها، نحو: "هذه طائرة فوق السحاب"، و"مررت برجلٍ في المسجد"، ويكون متعلّقًا بنعتٍ محذوف، تقديره: مستقرٌّ أو استقرَّ، هو النّعت.

والأصل في النّعت هو الإتباع، ويجوز قطعه عن المنعوت، ويعطى إعرابًا مستقلًا بأن يُجعل النّعتُ خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مفعولًا لفعلٍ محذوف، نحو: "سلّمت على محمدٍ الكريمِ"، على الإتباع، ويجوز: الكريمُ، والكريمَ، على القطع.

ثانيًا: التوكيد:

وهو نوعان:

أولًا: التوكيد اللّفظيّ:

وهو إعادة اللفظ الأول بعينه.

وله أربع حالات:

إعادة الاسم، نحو: "جاء محمدٌ محمدٌ"، وإعادة الفعل، نحو: "جاء جاء محمدٌ"، وإعادة الحرف، نحو: "نعم نعم زيدٌ قائمٌ"، وإعادة الجملة، نحو: "أكرمت محمدًا أكرمت محمدًا".

ثانيًا: التوكيد المعنويّ:

وله سبعة ألفاظ معلومة، وهي:

النفس، والعين، وكلّ، وجميع، وعامّة، وكلا، وكلتا، نحو: "جاء الخليفة نفسه، أو عينه"، و"جاء الزيدان أنفسهما، أو أعينهما"، و"جاء الزيدون أنفسهم، أو أعينهم"، ونحو: "جاء القوم كلهم، أو جميعهم، أو عامّتهم"، و"اشتريت العبد كله"، ونحو: "جاء الرجلان كلاهما"، و"جاءت المرأتان كلتاهما".

وجميع ألفاظ التوكيد المعنويّ تتبع المؤكَّد في إعرابه، وتعريفه، ولا يجوز توكيد النكرة بها على الأصح.

ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد، أن تتبع "كلّه" بأجمع، و"كلّها" بجمعاء، و"كلّهم" بأجمعين، و"كلّهنّ" بجُمَع، قال الله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ

أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[الحجر:٣٠]، و"جاء الجيش كلّه أجمع"، و"القبيلة جمعاءُ"، و"النساء كلهنّ جُمَع"، وقد يؤكد بهن وإن لم يتقدم "كلّ"، نحو: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾[ص:٨٢]، ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[الحجر:٤٣].

ثالثا: عطف النسق:

وهو: التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف العشرة، وهي: الواو، والفاء، وثُمّ، وحتّى، وأو، وإمّا، وأم، وبل، ولا، ولكنْ.

وحروف العطف نوعان:

الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى. وهي السّبعة الأُوَل.

ومعانيها كالتالي:

(الواو): لمطلق الجمع، نحو: "جاء زيدٌ ومحمدٌ"، قبله أو بعده أو معه.

و(الفاء): للترّتيب والتعقيب، نحو: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾﴾[عبس:٢١].

و(ثُمّ): للترتيب والتراخي، نحو: ﴿فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ ﴿٢٢﴾﴾[عبس:٢١-٢٢].

و(حتى): للغاية، نحو: "مات الناسُ حتى الأنبياءُ".

و(أو) بعد الطلب: للتخيير، نحو: "تزوج زينب أو أختها"، أو للإباحة، نحو: "جالس العلماء أو الزهاد".

وبعد الخبر: للشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[الكهف:١٩]، أو للإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[سبأ:٢٤].

و(إمّا) مثل (أو).

و(أم) تكون عاطفة إذا كانت متّصلة، وهي المسبوقة: بهمزة التسوية؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾[البقرة:٦]، أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[النازعات:٢٧].

والثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ فقط، وهي الثلاثة الباقية.

ومعانيها كالتالي:

فأمّا (بل) فتأتي بعد الإيجاب أو الأمر لسلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها، نحو: "قام زيد بل عمرو"، و"ليقم زيد بل عمرو"، وتأتي بعد النفي أو النهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، نحو: "ما جاءني محمدٌ بل خالدٌ"، و"لا يقمْ زيد بل عمرو".

وأمّا (لكن) فتأتي بعد النفي أو النّهي، لتقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لما بعدها، نحو: "ما مررت برجل صالح، لكن طالح"، ونحو: "لا يقم زيد، لكن عمرو".

وأمّا (لا) فتأتي بعد الخبر المثبت، وبعد الأمر لنفي الحكم عمّا بعدها، نحو: "ذهب زيد لا عمرو"، و"أكرمْ زيدًا لا عمرًا".

ويجوز عطف المفرد على المفرد، وهو أربعة أنواع:

عطف الاسم على الاسم، نحو: "جاء زيد وخالد"، وعطف الفعل على الفعل، نحو: "قام زيد وانطلق"، وعطف الاسم على الفعل، نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ

﴿ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[الأنعام:٩٥]، وعطف الفعل على الاسم، نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾[العاديات:٣-٤].

فالأول، والثاني: يجوزان مطلقًا.

والثالث، والرابع: يجوزان بشرط كون الاسم شبيهًا بالفعل، كما في الأمثلة المذكورة.

ويجوز عطف الجملة على الجملة، وهو أربعة أنواع:

عطف الاسمية على الاسمية، نحو: "زيد أبوه قائم وأخوه قاعد"، وعطف الفعلية على الفعلية، نحو: "زيد قام أبوه وقعد أخوه"، وعطف الاسمية على الفعلية، نحو: "قام محمد ومحمد قعد"، وعطف الفعلية على الاسمية، نحو: "محمد ذهب وقعد صالح".

فالأول، والثاني: يجوزان بلا خلاف.

والثالث: والرابع: فيهما ثلاثة أقوال، ثالثها الجواز إذا كان العطف بالواو فقط، والمختار عندي الجواز مطلقًا، والله أعلم.

رابعًا: عطف البيان:

وهو: التابع المشبه للنَّعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة، نحو: "أقسم بالله أبو حفص عمرُ"، أو تخصيصِه إن كان نكرة، نحو: "هذا خاتمٌ حديدٌ".

وعطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة:

واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحدٌ من الإفراد، والجمع، والتثنية، وواحدٌ من التّذكير، والتأنيث، وواحدٌ من التّنكير، والتّعريف.

ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل، إلا أن يمتنع إحلاله محل الأول، نحو: "يا زيدُ الحارثُ"، فيتعين عطف البيان، ويمتنع البدل.

خامسًا: البدل:

وهو: التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة.

وأقسامه أربعة:

بدل كل من كل:

وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه، نحو: "يعجبني زيدٌ أخوك"، ومنه: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾[الفاتحة:٦-٧].

وبدل بعض من كل:

وهو أن يكون البدل جزءًا حقيقيًا من المبدل منه، نحو: "يعجبني زيدٌ وجهه". ومنه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾[آل عمران:٩٧].

وبدل الاشتمال:

وهو أن يكون البدل جزءًا غير حقيقيّ من المبدل منه، **نحو**: "يعجبني زيدٌ علمُه". ومنه: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴾[البقرة:٢١٧].

والرابع: البدل المباين:

وهو ثلاثة أنواع:

بدل الغلط: وذلك إن كان المبدل منه غير مقصود، ولكن سبق إليه اللسان، نحو: "رأيت زيدًا الفرس"، إذا أردت الفرس فغلطت فقلت: زيدًا.

وبدل النسيان: وذلك إن كان المبدل منه مقصودًا، ثم تبين بعد ذكره فساد قصده، نحو: "رأيت زيدًا الفرس"، إذا قصدت زيدًا ثم تبين لك أنك أخطأت.

وبدل الإضراب: وذلك إن كان قصدُ كل واحد منهما صحيحًا، نحو: "رأيت زيدًا الفرس".

ويمكن التفريق بين التوابع الخمسة بما يلي:

إن كان التابع توكيدًا أو عطف نسق فواضحٌ، وإن كان مشتقًّا فنعت، وإن كان جامدًا فيجوز فيه أمران: عطف البيان، والبدلية إن صحّ تكرار العامل، وإن لم يصح فيتعين عطف البيان، والله أعلم.



باب النداء

هو طلب إقبال، نحو: "يا عبدالله"، فإنّ أصله: أدعو عبدالله، فحذف الفعل، وأنيب (يا) عنه، فالمنادى أصله مفعول به.

والأحرف التي ينادى بها ثمانية:

الهمزة المقصورة، نحو: "أزيدُ". **والهمزة الممدودة**، نحو: "آزيدُ". **وأي المقصورة**، نحو: "أي محمدُ". **وأي الممدودة**، نحو: "آي محمدُ". **و(يا)**، نحو: "يا خالدُ". **و(أيا)**، نحو: "أيا خالدُ". **و(هيا)**، نحو: "هيا خالدُ". **و(وا)**، نحو: "وا زيدُ".

وأقسام المنادى خمسة:

المفرد العلم، نحو: "يا محمدُ"، **والنكرة المقصودة**، نحو: "يا طالبُ"، **والنكرة غير المقصودة**، نحو: "يا طالبًا"، **والمضاف**، نحو: "يا عبدالله"، **والشبيه بالمضاف**، نحو: "يا طالبًا عِلمًا أقبل".

فالأول والثاني: حكمهما البناء على ما يرفعان به لو كان معربًا، وأمّا الثلاثة الباقية: فحكمها النّصب.

ولا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا مع لفظ الجلالة (الله)، فتقول: "يا الله"، بإثبات الألفين.



بـاب الاستغاثـة

هو: نداء من يخلص من شدة واقعة، أو يعين على دفع مشقة قبل وقوعها.

وأركان أسلوب الاستغاثة ثلاثة:

حرفُ النداء: ويجب أن يكون (يا) لا غير، وأن يكون مذكورًا.

والمستغاثُ به: ويجر بلام مفتوحة.

والمستغاثُ له: ويجر بلام مكسورة، نحو: "يا للهِ لِلمسلمين".

باب الندبة

هو: نداء موجه للمتفجّع عليه، أو المتوجّع منه، بلفظ: (وا) أو (يا)، عند أمن اللبس، نحو: "واعمراه، وارأساه".

وحكمه حكم المنادى: فيُضمُّ في نحو: "وا زيدُ"، وينصب في نحو: "وا أميرَ المؤمنين".

ويجوز في المندوب المفرد ثلاثة أمور:

التجريدُ من الألف والهاء، نحو: "وازيدُ".

والختمُ بالألف، نحو: "وا زيدا".

والختم بالألف والهاء، وذلك في الوقف، نحو: "وا زيداهْ".

باب الترخيم

هو: حذف آخر المنادى تخفيفًا.

وشروط ترخيم المنادى خمسة:

أن يكون معرفةً، غير مستغاث، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد. فلا يرخم نحو: قول الأعمى: "يا إنسانًا خذ بيدي"، وقولك: "يا لجعفر"، و"واجعفراه"، و"يا أمير المؤمنين"، و"يا تأبط شرًّا".

والمنادى المرخَّم نوعان:

المختوم بتاء التأنيث: فيجوز ترخيمه مطلقًا، فتقول في هبة علمًا: "يا هِبَ"، وفي مسلمة لمعيَّنَةٍ: "يا مُسْلِمَ". **والمجردُ من التّاء**: فيشترط لجواز ترخيمه: كونه علمًا، زائدًا عن ثلاثة أحرف، كـ: "جعفر، وسعاد"، فلا يجوز ذلك في نحو: إنسان لمعين، ولا في نحو: زيد، ولا في نحو: حكم.

وفي الاسم بعد ترخيمه لغتان:

لغة مَن ينتظر: وهي أن يُنوى المحذوف، فلا يُغيَّر ما بقي، تقول في جعفر: "يا جعفَ" بالفتح، وفي حارث: "يا حارِ" بالكسر، **ولغةُ مَن لا ينتظر**، وهي أن لا يُنوَى المحذوف، فيجعل الباقي؛ كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، فيُضم، فتقول: "يا جعفُ، ويا حارُ"، بالضّم.

باب المنصوب على الاختصاص

هو: اسم معمول للفعل (أَخُصُّ) واجبَ الحذف.

والاسم المختصّ له حالتان:

أن يكون (أيُّها) أو (أيَّتُها): فيضمان، ويوصفان لزومًا باسم يلزم الرفع محلًّى بـ(أل)، نحو: "أنا أفعل كذا أيّها الرجل"، و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة".

أو يكون غيرهما: فينصب، نحو: «**نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث**»، و"نحن العربَ نكرم الضيف".

باب التحذير

هو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه.

والمنصوب على التحذير له حالتان:

التحذير بلفظ (ايا):

فيجب حذفُ العامل، سواء عطفت عليه؛ أم كررته، أم لم تعطف عليه ولم تكرر، نحو: "إياك والأسدَ"، و"إيّاك إيّاك"، و"إياك من الأسد".

والتحذير بغير لفظ (ايا):

فيجب حذف العامل إن كررت أو عطفت، نحو: "الأسدَ الأسدَ"، ونحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ١٣﴾[الشمس:١٣]، وفي غير ما ذكر يجوز الإظهار، نحو: الأسدَ، وتقول: "احذر الأسد".



باب الإغراء

هو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله.

وحذف العامل في الإغراء له حكمان:

وجوبُ حذف العامل في عطف أو تكرار، نحو: "المروءة والنّجدة"، و"أخاك أخاك"، بتقدير: الزم.

وجوازُ الحذف والإظهار في غير ما ذكر، نحو: "الصلاةَ جامعةً"، فتنصب الصلاة بتقدير: احضروا، وجامعةً على الحال، ولو صُرح بالعامل لجاز.

باب الممنوع من الصَرف

الصَّرْفُ: هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنًى يكون الاسمُ به أَمْكَنَ، وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف والفعل، كـ: "زَيْدٍ وفَرَسٍ"، فممنوع من الصرف، أي: ممنوع من التنوين.

والممنوع من الصرف نوعان:

الأول: الممنوع لعلة واحدة، وهو قسمان:

الاسمُ المختوم بألف التأنيثِ مطلقًا، وجمع التّكسير: إذا كان على صيغة منتهى الجموع، وهي كل جمع أتى بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: مساجد، ودراهم، ومصابيح، ودنانير.

والثاني: الممنوع لعلتين، وهو قسمان:

أحدهما: العَلَم:

والممنوع من الصّرف منه ستة أنواع:

ما كان مؤنثًا بالتاء، نحو: "عائشة، وطلحة"، **أو معنويًّا**، نحو: "زينب، وسَقَر، وهند"، **وما كان معدولًا على وزن "فُعَل"**، نحو: "عُمَر"، **وما كان على وزن الفعل**، نحو: "شَمَرَ"، ونحو: "أحمد"، **وما كان أعجميًّا زائدًا على الثلاثة**، نحو: "إبراهيم"، **وما كان مركّبًا مزجيًا**، نحو: "بعلبك"، و"سيبويه "، **وما كان مختومًا بالألف والنون الزائدتين**، نحو: "عُثمان، وعِمران".

والثاني: الصّفة:

والممنوع من الصرف منها ثلاثة:

ما كانت مختومة بالألف والنون الزائدتين، فتكون على وزن: (فَعْلان) بفتح الفاء لا غير، نحو: "عَطشان وشَبعان".

وما كانت على وزن الفعل، فتكون على وزن: أفعل، نحو: "أحمر، وأصفر".

وما كانت معدولة، وذلك في كلمة (أخر)، نحو: "مررت بنسوةٍ أخرَ"، وفي ألفاظ العدد التي على وزن (فُعَال ومَفْعل)، نحو: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، ثُلاث، ومَثلَث، ورباع ومربع، فإنّها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة.

والممنوع من الصرف: حكمه في الإعراب حكم المفرد، وجمع التّكسير المصروفَين، إلا أنّه ينفرد عنهما بحكمين: عدم التنوين، وأنّه يجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

ويشترط لجره بالفتحة أمران:

التجرد من "أل"، وعدم الإضافة، فإن اقترن بأل، نحو: "المساجد"، أو أضيف، نحو: "مساجدكم"، جُرّ بالكسرة على الأصل.

باب إعراب الفعل المضارع

الفعل المضارع المعرب له ثلاث حالات:

الرفع: وذلك إذا تجرَّد من النّاصب والجازم، نحو: "يذهبُ، ويذهبون".

والنّصب: وذلك إذا سُبق بأداة نصب.

وأدوات النصب أربع:

(لن)، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[طه:٩١]، و"لن تهملوا الدّرس"، و**(كي) المصدرية، وهي المسبوقة باللام**، نحو: "جئتك لكي تكرمَني"، و**(إذن)**، إن صُدّرت في أول الكلام، نحو: "إذن أكرمَك"، جوابًا لمن قال: "أنا آتيك"، و**(أنْ)**، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[النساء:٢٨]، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:١٨٤].

وتعمل (أنْ) ظاهرة، وهو الأصل، وتعمل مضمرة، ولها حكمان:

الأول: الإضمار وجوبًا، وذلك في خَمْسَة مواضع:

بعد لام الجحود، وهي المسبوقة بكَونٍ منفي، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾[العنكبوت:٤٠]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[النساء:١٣٧]، **وبعد (أو)**، إذا صَلَحَ في موضعها: (حَتَّى)، نحو: "لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى"، **وبعد (حتى)**، إن كان الفعل مستقبلًا، نحو: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾[الحجرات:٩]، ونحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:٢١٤]، **وبعد فاء السببية**، مَسْبُوقة بنفي محض أو طلب بالفعل،

نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[فاطر:٣٦]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[طه:٨١]، **وبعد واو المعيَّة**، مَسْبُوقة بنفي محض أو طلب بالفعل، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾[آل عمران:١٤٢]، "لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ".

والثاني: الإضمار جوازًا، وذلك في خَمْسَة مواضع:

بعد لام التعليل، وهي التي لم يَسْبقها كونٌ منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾﴾[الأنعام:٧١]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾[الزمر:١٢]، والأربعة الباقية هي: وقوعها بعد أوْ، والواو، والفاء، وثُمَّ، إذا كان العطفُ على اسم ليس في تأويل الفعل، نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[الشورى:٥١] بالنصب عطفًا على "وَحْيًا"، ونحو: "وَلُبْسُ عَبَاءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي"، ونحو: "لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ"، ونحو: "إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ".

ثالثًا: الجزم: وذلك إذا سبق بجازم:

والجوازم نوعان:

جازمٌ لفعل واحد، وهو أربعة أشياء:

(لا) الطلبية: نَهْيًا كانت، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾[لقمان:١٣]، أو دُعَاءً، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[البقرة:٢٨٦]، و(اللام) الطلبية: أمرًا كانت، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[الطلاق:٧]، أو دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧]، و(لم)، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾[الإخلاص:٣]، و(لمَّا)، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴿٢٣﴾﴾[عبس:٢٣].

وجازمٌ لفعلين، وهو أربعة أنواع:

حرفٌ باتفاق: وهو: (إنْ)، نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾[النساء:١٣٣].

وحرفٌ على الأصح: وهو: (إذْ مَا)، نحو: "إذ ما تقم أقم".

واسمٌ باتفاق: وهو: (مَنْ)، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣]، و(ما)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٩٧]، و(مَتَى)، نحو: "متى تذاكرْ أذاكرْ"، و(أيّ)، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء:١١٠]، و(أَيْنَ)، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء:٧٨]، و(أيَّانَ)، نحو: "أيان تنطلق أنطلق معك"، و(أَنَّى)، نحو: "فأصبحت أنّى تأتها تستجر بها"، و(حَيْثُما)، نحو: "حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا....".

واسمٌ على الأصح: وهو: (مَهْمَا)، نحو: "وأنّكِ مهما تأمري القلبَ يفعل".

وهذه الأدوات تسمّى أدوات الشَّرط، وتَجزم فعلين، يسمى أولهما شرطًا، وثانيهما جوابًا وجزاء.

باب العدد

الأعداد أربعة أنواع:

المفردة: من واحد إلى عشرة، **والمركبة**: من أحد عشر إلى تسعة عشر، **وألفاظ العقود**: من عشرين إلى تسعين، **والعددان**: مائة، وألف.

وأحكامها ثلاثة:

أحدها: تذكير العدد وتأنيثه:

الأعداد المفردة:

العددُ: واحد واثنان، وما كان على وزن "فاعل": يطابق العدد المعدود في تذكيره وتأنيثه، نحو: "كتاب واحد"، و"كتابان اثنان"، و"وردة واحدة"، و"وردتان اثنتان"، و"رجلٌ ثالثٌ"، و"امرأة ثالثة"، **والعددُ: من ثلاثة إلى عشرة**: يخالف العدد المعدود، نحو: "عشرة رجال"، و"عشر نساء".

والأعداد المركبة:

العددان: أحد عشر، واثنا عشر: يوافقان المعدود، نحو: "أحد عشر رجلًا"، و"إحدى عشرة امرأة"، و"اثنا عشر رجلًا"، و"اثنتا عشرة امرأة"، **والأعداد: من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر**: الجزء الأول: يخالف العدد المعدود، والجزء الثاني: يوافق العدد المعدود، نحو: "ثلاثة عشر رجلًا"، و"ثلاث عشرة امرأة".

وألفاظ العقود، والعدد مائة، وألف:

تلزم حالة واحدة، نحو: "عشرون رجلًا"، و"عشرون امرأةً"، ونحو: "مائة رجلٍ"، و"مائة امرأةٍ"، و"ألف رجلٍ"، و"ألف امرأةٍ".

والثاني: تمييز العدد:

تمييز الأعداد المفردة:

العدد: واحد واثنان: يكتفى بالمعدود عن العدد، فتقول: "كتابٌ، وكتابان"، وما كان على وزن "فاعل"، يكون تمييزه مفردًا مجرورًا، نحو: "ثالث رجلٍ"، والعدد: من ثلاثة إلى عشرة: يكون تمييزه جمعًا مكسَّرًا في الغالب، نحو: ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[لقمان:٢٧].

وتمييز الأعداد المركبة:

يكون تمييزها مفردًا منصوبًا، نحو: "خمسة عشر رجلًا".

وتمييز ألفاظ العقود:

يكون مفردًا منصوبًا، نحو: "عشرون رجلًا"، "عشرون امرأةً". وتمييز مائة، وألف: يكون مفردًا مجرورًا، نحو: "مائة رجلٍ"، و"مائة امرأةٍ"، و"ألف رجلٍ"، و"ألف امرأةٍ".

والثالث: صياغة اسم الفاعل من العدد:

يجوز أن تَصُوغ من اثنين وعشرة، وما بينهما اسمَ فاعل.

وله أربع حالات:

الإفراد، نحو: "ثانٍ، وثالث". ومعناه: واحدٌ موصوف بهذه الصفة.

والإضافة إلى ما هو مشتق منه، نحو: "ثاني اثنين"، ومعناه: واحدٌ من اثنين.

والإضافة إلى ما دونه، نحو: "ثالث اثنين"، ومعناه: جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة.

وأن ينصب ما دونه، نحو: "رابعٌ ثلاثةً"، ومعناه: جاعل الثلاثة أربعةً.

باب كنايات العدد

كنايات العدد ثلاث:

(كم)، وهي نوعان:

الأول: استفهامية بمعنى: أيّ عَدَدٍ، وتُمَيَّز بمنصوب مفرد، نحو: "كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟"، ويجوز جره بِـ(مِنْ) مضمرة جوازًا، إن جُرَّتْ (كم) بحرف، نحو: "بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيتَ ثَوْبَكَ؟".

والثاني: خبرية بمعنى: كثير، وَتُمَيز بمجرور مفرد أو مجموع، نحو: "كَمْ رِجَالٍ جَاؤُوكَ!" و"كَمْ امْرَأَةٍ جَاءتْكَ!" والإفراد أكثر.

و(كأيّن)، ولها حكمان:

أحدهما: إفادة التكثير مثل (كم) الخبرية.

والثاني: جَرُّ تمييزها بـ(من) ظاهرة، مثالها: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾[العنكبوت: ٦٠].

و(كذا)، ولها حكمان:

أحدهما: يكنى به عن العدد القليل والكثير.

والثاني: وجوب نصب تمييزها، مثالها: "قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا".

تم الكتاب بحمد الله وفضله



فهرس الموضوعات

المقدمة ٥
باب الكلمة والكلام ٦
باب المعرب والمبني ٨
باب النكرة والمعرفة ١٦
باب المبتدأ والخبر ٢٥
باب كان وأخواتها ٢٨
باب أفعال المقاربة ٣١
باب إنّ وأخواتها ٣٢
باب (لا) النافية للجنس ٣٤
باب ظنّ وأخواتها ٣٦
باب الفاعل ٣٨
باب النائب عن الفاعل ٤١
باب الاشتغال ٤٣
باب التنازع ٤٤
باب التّعدّي واللُّزوم ٤٥
باب المفعول به ٤٦

باب المفعول المطلق ٤٧
باب المفعول له ٤٨
باب المفعول فيه ٤٩
باب المفعول معه ٥١
باب المستثنى ٥٢
باب الحال ٥٥
باب التّمييز ٥٧
باب حروف الجر ٥٩
باب الإضافة ٦٢
باب الأسماء العاملة عمل الفعل ٦٤
باب التّعجّب ٦٩
باب نعم وبئس ٧٠
باب التوابع ٧١
باب النداء ٧٩
باب الاستغاثة ٨٠
باب الندبة ٨١
باب الترخيم ٨٢
باب المنصوب على الاختصاص ٨٣
باب التحذير ٨٤

باب الإغراء ٨٥
باب الممنوع من الصّرف ٨٦
باب إعراب الفِعْلِ المضارع ٨٨
باب العدد ٩١
باب كنايات العدد ٩٤
فهرس الموضوعات ٩٥